مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات

المجلد12 / العـدد: 01جوان (2023)، ص456-471

الصناعات الغذائية المحلية والاستهلاك العائلي في الجزائر: دراسة قياسية (1990-2021)

Local agro-food industries and household consumption in Algerie: an econometric study(2021-1990)

قنوني حبيب[1] صفيح صادق[2]*

[1] جامعة معسكر، (الجزائر)، guenouni.hbib@univ-mascara.dz

[2] جامعة معسكر، (الجزائر)، s.seffih@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 01 /2022/09 تاريخ القبول: 22 /2023/01 تاريخ النشر: 01 /2023/06

ملخص:

تعد الصـناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصـناعات التحويلية الرئيسـية الهامة، ومن الدعائم الأسـاسـية لتكوين البعد الاقتصـادي، إذ تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية. الصـناعات الغذائية في الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بين الفروع الصـناعية الأخرى بعد كل من فرعي الحديد والبناء.

لقد عملت الدولة الجزائرية جاهدة لأجل النهوض بهذا القطاع، وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الاستهلاكي للعائلات الجزائرية خاصة بعد التسعينات الذي يرجع ذلك إلى زيادة الكثافة السكانية وارتفاع الدخول وتحسـن مسـتويات المعيشـة، ولمعرفة العلاقة التي تربط الصـناعات الغذائية بالاسـتهلاك العائلي، قمنا بإجراء دراسـة قياسـية خلال الفترة 1990-2021 معتمدين في ذلك على أهم منتجات الصـناعات الغذائية كمتغيرات مسـتقلة والاسـتهلاك العائلي كمتغير تابع، حيث وجدنا أنه معظم منتجات الصناعات الغذائية لها تأثير إيجابي على الاستهلاك العائلي على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: القطاع الصناعي، الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، الاستهلاك العائلي، دراسة قياسية.

تصنيف JEL : **C51**، **E21**، **L66**، **L00** .

Abstract:

The agro-food industry is one of the most important sectors of the manufacturing industries and one of the main pillars of the economy. It aims

* **المؤلف المرسل**

to achieve food self-sufficiency. Food industries in Algeria rank third among other industrial branches. The Algerian state has worked hard to promote this sector because of the continuous increase in demand from Algerian households, especially after the 1990s. This is due to the increase in the population density, to the increase of the incomes and to improve the standard of living.

In order to understand the relationship between the food industry and household consumption, we carried out an econometric study, during the period 1990-2021, based on the quantities of the most important products of the food industry, as independent variables and household consumption as a dependent variable. We found that most food products have a positive impact on household consumption in the long run.

Keywords: Industrial sector; Manufacturing industries; Agro-food industries; Household consumption; Econometric study.

Jel Classification Codes: C51, E21, L66, L00

1. مقدمة :

تسعى أغلب دول العالم على اختلاف درجة تقدم اقتصادياتها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية مستمرة ومستقرة، لكن هذا الهدف ليس سهل التحقيق في الدول النامية بالنظر إلى التحديات التي تواجهها في ظل الانفتاح في مختلف الميادين الاقتصادية، بما فيها القطاعات الصناعية بمجملها وهذا لما لها من أهمية على الاقتصاد وعجلة التنمية.

يعتبر القطاع الصناعي سمة تطور أي مجتمع، وعليه فإن تحقيق هدف الولوج إلى الأسواق العالمية التنافسية لا يتأتى إلا بتثمين القيمة الفعلية للخيرات الطبيعية التي تسخر بها الدول، من خلال الاهتمام بالصناعات التحويلية وعلى رأسها الغذائية، التي تعتبر عنصرا هاما من عناصر الدخل الوطني، ووعاءا رحباً لاستيعاب العمالة وتوفير فرص لتوظيف عوامل الإنتاج المتنوعة.

تحتل الصناعة الغذائية مكانة مرموقة بين جميع الصناعات الأخرى فمثلا: الولايات المتحدة الأمريكية تشغل 14 مليون شخص في هذا القطاع وتعد من أكبر الصناعات فيها، ولها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى (حمدان، 1991، صفحة 27) وهي أيضا تربطها علاقة متشابكة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، سواءا من خلال مدخلاتها أو مخرجاتها. فالقطاع الصناعي يزودها بالمواد الأولية والأجهزة والمعدات، إلى جانب أن أغلبية الصناعات الغذائية تحتاج إلى عملية التغليف مما يؤدي إلى تطوير هذه الصناعة، سواء من ناحية النوع أو الكم.

أما فيما يخص القطاع الفلاحي، تعتمد الصناعات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي، الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع وذلك من خلال ركائز أساسية متمثلة في أن الزراعة توفر المواد الخام والمواد الغذائية، الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية، ولهذا فإن مخرجات القطاع الفلاحي تمثل جزءا رئيسا لمدخلات الصناعة الغذائية (الدهاري، 1980، صفحة 42)

للصناعات الغذائية آثار اقتصادية على المتغيرات الكلية المتعلقة بالإنتاج والناتج المحلي، فبفضل هذه الصناعات يكون لدى الاقتصاد مصدر آخر لتوفير المنتجات محلياً بعيداً عن الاستيراد والتبعية الاقتصادية. وهذا ما يؤدي إلى تحفيز المستهلك للابتعاد عن استهلاك المنتجات الغذائية المستوردة.

ولكي يكون للاستهلاك دورا فعالا في الاقتصاد، يجب أن يكون موجها نحو السلع محلية الصنع، ولعل من بين محدداته التطور الصناعي (خاصة الصناعات الغذائية)، فالجزائر وعلى غرار باقي الدول تعمل على إرساء معالم تنمية شاملة، وذلك لأن الجزائر تعتمد على قطاع ريعي بنسبة 98%من المحروقات، ولتعظيم قدراتها تسعى جاهدة إلى إحداث تغيرات هيكلية هامة في الاقتصاد عن طريق خطط جديدة وموسعة في جميع المجالات والقطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي الغذائي والمحلي خاصة وذلك نظرا لما له من أولوية لدى العائلات الجزائرية.

اعتمادا على ما سبق، انصب بحثنا على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لفرع الصناعات الغذائية المحلية كونها تحظى باهتمام كبير من جانب الدولة وذلك نظراً لأنها تلبي مختلف الحاجيات الأساسية لمختلف العائلات الجزائرية أي أن "المستهلك الجزائري لا يستطيع الاستغناء عنها وبالأحرى لا يستطيع الاستغناء عن الغذاء". وفي هذا السياق تأتي إشكالية موضوعنا، والتي يمكن طرحها بالصيغة التالية:

ما مدى تأثير الصناعات الغذائية المحلية على الاستهلاك العائلي في الجزائر؟

وللإجابة على هذا الاشكالية سوف نقوم بدراسة قياسية لمعرفة مدى ارتباط الاستهلاك المحلي بأهم السلع الغذائية المصنعة محليا، ولعل الأمر الذي دفعنا لتبني هذا الموضوع هو الوضع الاقتصادي الحالي خصوصا بعد انخفاض أسعار المحروقات وقيام الدولة بترشيد النفقات والحد من عملية الإستيراد خاصة فيما يتعلق بمنع السلع المصنعة محليا من ولوج السوق المحلية، وعليه ارتأينا القيام بهذه الدراسة من أجل معرفة هل يمكن للمستهلك المحلي الاعتماد على السلع المصنعة محليا والاستغناء عن تلك المستوردة.

وللإحاطة بمضمون البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية، حيث ام تخصيص المحور الأول إلى استعراض أدبيات حول الصناعات الغذائية والاستهلاك العائلي، أما المحور الثاني تم فيه تقديم وتقدير النموذج القياسي المقترح، ليتم تخصيص المحور الثالث إلى تحليل النتائج.

2.أدبيات حول الصناعات الغذائية والاستهلاك العائلي:

2-1- مفهوم الصناعات الغذائية:

2-1-1- تعريف الصناعات الغذائية:

تعرف الصناعات الغذائية بأنها"... القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن انتاجها، حين تبقى صالحة الاستعمال" (فراج، 1997، صفحة 3)

كما تعرف بأنها "... تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة الكيمياء والهندسة والبترولوجيا...لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع" (الجندي، 1985، صفحة 102)

كما أنها تعني "...التطبيق العلمي للعمل والتكنولوجيا بهدف اعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني وجودتها" (مزاهرة، 2000، صفحة 13).

2-1-2- أهمية الصناعات الغذائية:

نظرا للتطور السريع والتكنولوجيا الحديثة في مختلف نواحي الحياة والزيادة السكانية وإتساع رقعة المعمورة، وخروج المرأة لسوق العمل وزيادة الإنتاج الزراعي وانفجار السكاني وظهور مشاكل الغذاء، أدى إلى الاهتمام بالصناعات الغذائية وذلك من خلال (مزاهرة، 2000، الصفحات 13-14):

- الغذاء عنصر ضروري لإستمرار حياة البشر ونموهم نظرا لعلاقته المباشرة بصحة الإنسان، لذلك فإن التغذية المتوازنة تضمن صحة البدن وأي نقص فيه يؤدي إلى سوء التغذية، وبذلك تؤدي الصناعات الغذائية لنشر الوعي الغذائي بين فئات المجتمع المختلفة وذلك بإقامة معارض، ندوات.
- تعمل الصناعات الغذائية على حفظ الأغذية من الفساد، وتوفيره على مدار السنة كما يساهم بسهولة تسويقها وتوزيعها على نطاق عالمي.

- تحتل الصناعة الغذائية مكانة مرموقة بين جميع الصناعات الأخرى فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية تشغل 14 مليون شخص في هذا القطاع وتعد من أكبر الصناعات فيها، ولها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى (حمدان، 1991، صفحة 27)
- للصناعات الغذائية تأثيرا مباشرا على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها، كصناعة مواد التعبئة المختلفة، من علب صفيح وعلب زجاجية وكذلك مواد التغليف وغيرها، وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع.
- تعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية فهي تمتص عنصر البطالة، ولذلك فهي تساعد على إمتصاص عنصر البطالة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1990، صفحة 52)
- يساهم التصنيع الغذائي بتوفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية فمثلا البرتقال يمكن إستهلاكه سائل مشروب أو مربى أو طازجا، والإستفادة كذلك من كل بقايا المزارع وتحويلها إلى مواد نافعة.
- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع، وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإكتفاء الذاتي (عبد الحفيظ، 2013، الصفحات 70-71)

2 -2- مفهوم الاستهلاك:

2-2-1- تعريف الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك من بين الظواهر الاقتصادية التي أعطى لها المفكرون الاقتصاديون أهمية كبيرة، فالاستهلاك هو من أهم مقومات النشاط الاقتصادي.

فهو "...العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباتهم وتؤدي في نفس الوقت إلى القضاء على وجود المنفعة والقيمة في نفس الوقت، فالإنسان الذي يستهلك مادة في الواقع للقضاء على قيمة تلك المادة" (ولعلو، 1981، صفحة 21)

كما انه عبارة عن "...استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجيات و رغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي، وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري، كما هو عليه الحال في استهلاك السلع والمنتجات الغذائية أو شبه ضروري أو كمالي، كما أنه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها، أي أنها تستخدم لمرة واحدة ولا يتكرر استخدامها، ويمكن أن يتضمن استهلاك سلع تدوم في الاستخدام لأكثر

من مرة لفترة قصيرة أو لفترة طويلة و يطلق على هذه السلع بالسلع الاستهلاكية المعمرة" (خالف، 2007، صفحة 142)

هناك نوعان من الاستهلاك: الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وهما: (بشرى وجلطي، 2013، الصفحات 2-3) فالاستهلاك الوسيط يمثل استعمال السلع في العملية الإنتاجية (مواد أولية، أو نصف مصنعة)، أما الاستهلاك النهائي يعني استعمال الإنتاج النهائي من السلع والخدمات الاستهلاكية لسد السلع النهائية.

أما الاستهلاك العائلي يمثل جميع السلع والخدمات التي تستهلكها العائلة تضاف عليها السلع والخدمات التي توفرها الدولة والمؤسسات وتدخل في استهلاك العائلة بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة، أيضا مجموع السلع التي تنتجها الأسرة وتستهلكها بنفسها (كاظم، 2001، صفحة 1)

2-3- دراسات سابقة حول الصناعات الغذائية والاستهلاك:

يوجد العديد من الدراسات الاقتصادية، نظرية كانت أو قياسية التي تناولت موضوع الصناعات الغذائية وأثرها على النمو الاقتصادي، وبما أن الاستهلاك العائلي يعد من بين أهم محددات النمو (القطاع العائلي أكبر قطاع اقتصادي)، فحتما تؤثر الصناعات الغذائية على أكبر قطاع اقتصادي من خلال تحفيز الاستهلاك للمنتجات المحلية والحد من عملية الاستيراد، وبالتالي اقتصاديا هناك علاقة طردية بين تطور قطاع الصناعات الغذائية والاستهلاك العائلي.

وبالرغم من عدم وجود دراسات تربط الصناعات الغذائية بالإستهلاك مباشرة (دراستنا هي الأولى من نوعها) هناك بعض الدراسات في هذا المجال، على غرار:

- دراسة فوزي عبد الرزاق (عبدالرزاق، 2007) أين توصل إلى أن الجزائر من بين الدول النامية التي لا زالت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تبلغ مستوى تحقيق أمنها الغذائي بشقيه الصناعي والزراعي.
- دراسة كينه عبد الحفيظ (عبدالحفيظ، 2013) وقد توصل من خلال دراسته إلى أن المواد ذات الاستهلاك الواسع تلعب دورا رئيسيا في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في ظل ترقية قطاع الصناعات الغذائية.
- دراسة عبد المنعم بن عبد المحسن العلي (العلي، 2008) تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل اقتصادي قياسي لأنماط الاستهلاك الغذائي للأسر الريفية من خلال تقدير متوسط الإنفاق الاستهلاكي على السلع الغذائية الرئيسية في ميزانية الأسر الريفية وفق بعض الخصائص الاجتماعية، بعد تحليل النتائج توصل إلى إن متوسط الإنفاق للأسر الريفية على الغذاء والمجموعات السلعية الغذائية يتزايد بتزايد فئات

الدخل. إن تقديرات متوسط الاستهلاك للسلع الغذائية الهامة في ميزانية الأسرة تساعد المنتج المحلي للتعرف على طبيعة حجم الاستهلاك والتي تعد هامة لقرارات لا غنى عنها لتحديد حجم السلع المستهلكة والتي يتم استيرادها.

3.نموذج الدراسة:

3-1- تقديم النموذج:

بعد تطرقنا إلى الأهمية الاقتصادية للصناعات التحويلية بصفة عامة، والغذائية بصفة خاصة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في التأثير على النمو الاقتصادي، و نظرا للأهمية الكبيرة للموضوع بينت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية على أهمية الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو وخلق الاكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية الأجنبية.

انطلاقا من هذا الطرح، سوف نقوم بإجراء دراسة قياسية لتوضيح العلاقة الممكنة بين أهم منتجات الصناعة الغذائية والاستهلاك العائلي، كون هذا الأخير يعتبر من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، وذلك في حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021، وعليه سوف نقوم بتطبيق النموذج التالي:

$$\text{Log CONS} = C + \beta_1 \text{LogHUIL} + \beta_2 \text{LogLAI} + \beta_3 \text{LogPAT} + \beta_4 \text{LogSM} + \beta_4 \text{LogSUC} + \beta_5 \text{LogTOM} + \varepsilon_i$$

حيث:

CONS: حجم الاستهلاك العائلي، HUIL: كمية الزيت، LAI: كمية الحليب، PAT: كمية العجائن، SM: كمية السميد ومشتقاته، SUC: كمية السكر، TOM: كمية الطماطم المصبرة، C: الثابت، β_i: المعلمات المراد تقديرها، ε_i: حد الخطأ العشوائي.

3-2- تقدير النموذج:

أ- **دراسة الاستقرارية:** نقوم بالتأكد بإجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية من خلال اختبار فيليب بيرون PP والجدول الموالي يبين ملخص نتائج هذا الاختبار:

الجدول 1: اختبار PP لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	السلسلة	مستوى المعنوية 5%	إحصائية الاختبار t-Statistic	الاحتمال Prob	نتيجة الاستقرارية
LogCONS	الأصلية	-1.95	0.02	0.68	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.95	-6.65	0.00	مستقرة
LogHUIL	الأصلية	-1.95	-0.56	0.46	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.95	-4.80	0.00	مستقرة
LogLAI	الأصلية	-1.95	0.26	0.75	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.95	-3.38	0.00	مستقرة
logPAT	الأصلية	-1.95	-0.57	0.45	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.95	-4.59	0.00	مستقرة
LogSM	الأصلية	-1.95	-0.10	0.63	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.95	-10.76	0.00	مستقرة
LogSUC	الأصلية	-1.95	-0.56	0.46	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.95	-4.61	0.00	مستقرة
logTOM	الأصلية	-1.95	-0.63	0.43	غير مستقرة
	الفرق الأول	-1.95	-5.99	0.00	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال نتائج الاستقرارية نلاحظ أن كل السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول و بالتالي بما أنه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة I(1)، نقوم بتقدير النموذج باستعمال ARDL (الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة).

ب- اختبار الحدود Bound Test

الجدول 2: نتائج اختبار الحدود

الاختبار الاحصائي	القيمة	المعنوية	I(0)	I(1)
F-statistic	11.89328	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews**

نلاحظ من خلال اختبار الحدود أن قيمة F 11.89 أكبر من I(1) 3.99 (عند 1%) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة أي هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

ج- تقدير النموذج في المدى القصير و المدى الطويل:

الجدول 3: نتائج التقدير في المدى القصير

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الانحراف المعياري	احصائية T	الاحتمال
D(logCONS(-1))	-0.251772	0.062423	-4.033312	0.0100
D(logHUIL)	-0.380257	0.033821	-11.24320	0.0001
D(logHUIL(-1))	0.360979	0.039866	9.054847	0.0003
D(logLAI)	-0.434036	0.220795	-1.965784	0.1065
D(logLAI(-1))	4.465761	0.215740	20.69978	0.0000
D(logPAT)	-0.275659	0.048247	-5.713550	0.0023
D(logPAT(-1))	-0.393355	0.068627	-5.731759	0.0023
D(logSM)	0.464467	0.037405	12.41740	0.0001
D(logSM(-1))	-0.381510	0.033727	-11.31180	0.0001
D(logSUC)	-0.083487	0.035961	-2.321563	0.0679
D(logSUC(-1))	-0.365972	0.038347	-9.543810	0.0002
D(logTOM)	0.140872	0.026940	5.229165	0.0034
D(logTOM(-1))	0.191211	0.026010	7.351447	0.0007
CointEq(-1)*	-1.112824	0.073642	-15.11129	0.0000
المؤشرات الإحصائية				
R^2	0.997423	**AIC**		-2.335167
R^2adj	0.994632	**SC**		-1.657730
F pro	0.000000	**HQ**		-2.140089
DW	2.672444			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

الجدول 4: نتائج التقدير في المدى الطويل

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الانحراف المعياري	احصائية T	الاحتمال
LOGHUIL	0.451534	0.290924	1.552068	0.1813
LOGLAI	-1.240524	0.635392	-1.952376	0.1083
LOGPAT	-0.967596	0.446183	-2.168609	0.0823
LOGSM	1.103519	0.567756	1.943650	0.1096
LOGSUC	0.064783	0.170051	0.380962	0.7189
LOGTOM	0.067293	0.163660	0.411176	0.6980
C	17.14717	2.522557	6.797537	0.0010

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

من خلال النتائج المحصل عليها وبدون الأخذ بالحسبان فترة الإبطاء نلاحظ أنه:

- هناك أثر سلبي ومعنوي لكمية الزيت المنتجة على الاستهلاك العائلي على المدى القصير حيث أن زيادة كميته بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.38%، بينما على المدى الطويل هناك أثر موجب غير معنوي، فزيادة كمية الزيت بـ 1% تؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي بـ 0,45%.
- يوجد أثر سلبي معنوي (في حدود 10%) لكمية الحليب المنتجة على الاستهلاك العائلي على المدى القصير وعلى المدى الطويل حيث أن زيادة كميته بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.43% و 1.24% على التوالي.
- هناك أثر سلبي معنوي لكمية العجائن المنتجة على الاستهلاك العائلي على المدى القصير وعلى المدى الطويل حيث أن زيادة كميته بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.27% و 0.96% على التوالي.
- وجود أثر موجب ومعنوي لكمية السميد المنتجة على الاستهلاك العائلي على المدى القصير وعلى المدى الطويل، حيث أن زيادة كميته بـ 1% تؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.46% و 1.10% على التوالي.

- يوجد أثر سلبي معنوي لكمية السكر المنتجة على الاستهلاك العائلي على المدى القصير حيث أن زيادة كميته بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.08%، بينما على المدى الطويل هناك أثر موجب، فزيادة كمية السكر بـ 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي بـ 0.06%.
- وجود أثر موجب معنوي بين كمية الطماطم المنتجة على الاستهلاك العائلي على المدى القصير والطويل، فزيادة كميتها بـ 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي العائلي بـ 0.14% و0.06% على التوالي.
- معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي أي امكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- المتغيرات المستقلة تفسر 99% من المتغير التابع، وهي قوة ارتباط كبيرة جدا.

د- اختبار البواقي:

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:**

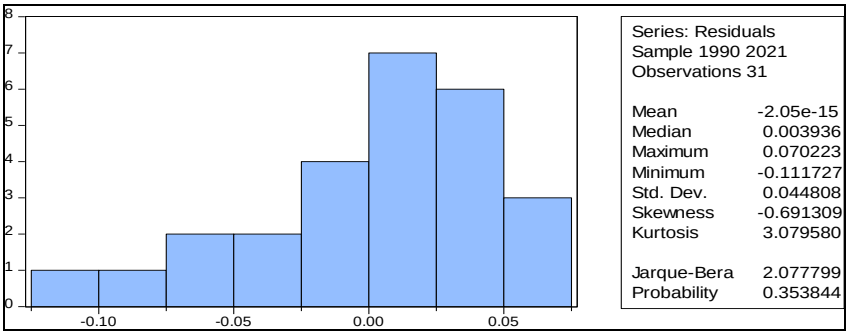

نلاحظ من خلال هذا الاختبار أن احتمال احصائية JB 0.35 أكبر من 0.05 و بالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **تجانس التباين:**

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.472526	Prob. F(1,30)	0.4987
Obs*R-squared	0.503275	Prob. Chi-Square(1)	0.4781

نلاحظ من خلال هذا الاختبار أن احتمال احصائية فيشر F 0.49 أكبر من 0.05 أي أن التباين متجانس.

هـ- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج:

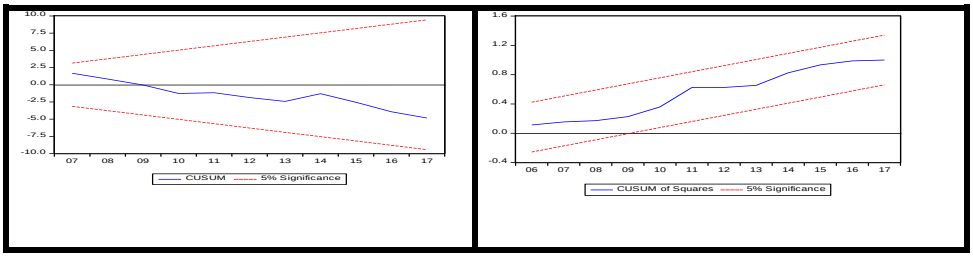

من خلال اختبار CUSUM و $CUSUM^2$ نلاحظ أن الاحتمال داخل مجال الثقة وبالتالي النموذج مستقر هيكليا.

4.التحليل الاقتصادي للنتائج:

من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها، والتي كانت تهدف إلى معرفة العلاقة والتأثير الذي يمكن أن تلعبه الصناعات الغذائية على الاستهلاك العائلي، وجدنا أنه كل النتائج معنوية احصائيا وأنه معظم المتغيرات كانت لها تأثير سلبي على حجم الاستهلاك في حين البقية الأخرى كان لها تأثير موجب، ورغم عدم منطقية النتائج من منظور النظرية الاقتصادية إلا أن مشكل مصداقية الإحصائيات في الجزائر يبقى دائما مطروحا، وهذا لن يمنعنا من إيجاد تفسير اقتصادي لوضعية الصناعات الغذائية خلال هذه الفترة:

أهم ما ميز فترة التسعينات هو إعادة هيكلية مؤسسات القطاع العام لفرع الصناعات الغذائية وفق برامج حكومية، وقد عانت الجزائر خلالها من عجز في إنتاج السلع الغذائية ذات الإستهلاك الواسع على غرار مادتي الدقيق والسميد، وقد بدأ الإنتاج في التدهور حتى سنة 1998، ليبدأ في التحسن ابتداءا من سنة 1999 و هذا راجع إلى التطورات في المادة الأساسية من المواد الخام وهي مادة القمح (بنوعية الصلب و اللين) نتيجة عوامل طبيعية، تقنية واقتصادية. لكن ابتداءا من 2010 عرف المنتوج تذبذب طفيف نسبيا وهذا لانخفاض كميات إنتاج المادتين مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى المشاكل التي واجهتها الجزائر حينها (عوامل مناخية) وتأثرها بالعوامل الاقتصادية. ونتيجة لأهمية هذه المادة لدى المستهلك واعتماده المفرط بشكل كبير على منتوجه (الوصول إلى مرحلة التبذير)، وجدنا أن العلاقة التي تربطه بالاستهلاك العائلي هي علاقة طردية.

أما فيما يخص العجائن فقد سجل إنتاجها نسب متوسطة خلال التسعينات وذلك لعدم توفر المؤسسات الاقتصادية المتخصصة في ذلك، وقد عرف انخفاضا متزايدا على طول الفترة وهذا بسبب قلة أو عدم نجاح المؤسسات الناشطة في إنتاج المادة، ليعود إلى الارتفاع ابتداءا من 2012 لكن ليس بالقدر الكافي، و هذا ما لمسناه من خلال العلاقة العكسية التي تربطه بالاستهلاك العائلي، فزيادة الكمية المنتجة

لا تحفز المستهلكين على زيادة طلبهم منها، نتيجة إلى نوعيتها من جهة، و اعتماد المستهلك بشكل كبير على الدقيق والسميد من جهة أخرى، كون العجائن مشتقة منها.

في حين عرف إنتاج الزيت والسكر تدهورا خلال التسعينات، ويعود السبب إلى التراجع في إنتاج محصول عباد الشمس والشمندر السكري، وكذلك افتقار المؤسسات الناشطة في ميدان إنتاج هذا النوع من المنتجات الغذائية. ورغم دخول الألفية الثالثة ما زال هذا الإنتاج يعرف تدهورا إلى حد انعدم إنتاج مادة الزيت سنة 2011 (ما يعرف بمظاهرات أزمة الزيت والسكر) وبذلك لجأت الدولة إلى تغطية هذا العجز عن طريق الإستيراد، وكان هذا من الأسباب التي أدت إلى عدم التفكير في بناء قاعدة صناعية لمادة الزيت إضافة إلى ضعف إنتاج المادة الخام الزراعية وأصبح الإنتاج المحلي لا يغطي طلب المستهلكين. وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين كمية المنتجين والاستهلاك على المدى القصير، نتيجة تأثر المستهلكين بارتفاع أسعارهما، لكن لفترة قصيرة، في حين تربطهما علاقة طردية به على المدى الطويل، كون المادتين مهمتين وأساسيتين بالنسبة للمستهلك.

فيما يخص مصبرات الطماطم شهدت تذبذبات على طول فترة الدراسة (إما بالزيادة أو بالنقصان) وهذا راجع إلى تذبذب زراعة مادة الطماطم الطازجة لعوامل طبيعية أو زراعية أو اقتصادية. ونظرا لأهمية منتوج مصبرات الطماطم على موائد الجزائرين (استعمال كبير للمرق)، وجدنا أنه هناك علاقة طردية على المديين القصير والطويل بين المنتوج والاستهلاك العائلي.

ونفس الشيء بالنسبة لمنتوج الحليب حيث عرف طول الفترة تذبذبات نتيجة لعوامل زراعية واقتصادية، ويرجع عدم قدرة الإنتاج على تلبية الطلب الوطني إلى التدهور الحاصل على مستوى إنتاج المواد الخام مما فتح بشكل كبير باب استيرادها من الخارج. وكون هذا المنتوج مدعم من طرف الدولة وضروري للمستهلك، فأي انخفاض في انتاجه يؤدي إلى زيادة الطلب عليه، وهذا ما فسر بالعلاقة العكسية التي ربطته بالاستهلاك العائلي.

وبالتالي يمكن القول إن فرع الصناعات الغذائية يحتل مكانة متميزة بين الفروع والقطاعات الاقتصادية، كونه يرتبط بالغذاء، و نتيجة لاعتماد صناعة الغذاء على الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بإعتبارها المصدر الأساسي للمواد الأولية، ستظل الصناعات الغذائية في الجزائر معتمدة على الخامات المستوردة كالحبوب، السكر، الزيت التي لا أمل للجزائر في تحقيق الإكتفاء الذاتي منها، مما يعرضها إلى أثار سلبية بسبب تقلبات الأسعار في الأسواق العلمية.

وعليه وعلى غرار باقي فروع الصناعات في الجزائر، لابد على فرع الصناعات الغذائية بذل المزيد من التحديات الكبيرة كما يستلزم أكثر من أي وقت مضى تدخل الدولة لدعم هذا الفرع وتمكين المستثمرين من إنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف استحداث المزيد من مناصب العمل إلى جانب تشجيع القطاع الزراعي من أجل تزويد المصانع بالاحتياجات اللازمة من المواد الخامة، والمساهمة في الأمن الغذائي الوطني.

5.خاتمة:

تعد الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الإكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

بينا أن للصناعات الغذائية مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى فهي تلعب دورا حيويا في تحريك الفروع الصناعية كالتعبئة والتغليف والصناعات الهندسية والكيميائية إلى جانب علاقتها التشابكية مع مختلف القطاعات والاستهلاك الذي يعتبر حلقة مهمة في سلسلة النشاط الاقتصادي.

تعتبر الصناعات الغذائية نتاج تقنية علوم الأغذية والعلاقات التي تربطها بعمليات التصنيع الغذائي، وتعد محليا وإقليميا وعالميا من أكبر الصناعات وأهمها من حيث الاستثمارات أو عدد المصانع بل إنها من أسرع الصناعات نموا واتساعا بسبب الزيادة الكبيرة في النمط الاستهلاكي الغذائي وتعدد رغبات المستهلكين واحتياجاتهم للمنتجات الغذائية المصنعة.

ظلت الصناعات الغذائية في الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بين الفروع الصناعية الأخرى، أي بعد كل من فرعي الحديد والبناء، ولقد عملت الجزائر جاهدة لأجل النهوض بهذا القطاع وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الاستهلاكي للعائلات الجزائرية بعد الاستقلال خاصة منذ التسعينات وهذا راجع لزيادة الكثافة السكانية وارتفاع الدخول وتحسن مستويات المعيشة.

أما فيما يخص الدراسة القياسية وجدنا أن بعض فروع الصناعات الغذائية لها تأثير إيجابي على الاستهلاك العائلي معناه أن هناك طلب على الصناعات الغذائية المحلية من قبل العائلات الجزائرية، في حين تبقى بعض الفروع لم تحقق هذا الهدف لمشاكل عديدة من بينها نقص الانتاج الفلاحي المحلي.

اتضح من خلال الدراسة أنه بالرغم من الجهود المبذولة والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات في الصناعات الغذائية، إلا أن حجم الاستهلاك العائلي لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، حيث أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة من الاستهلاك من طرف العائلات الجزائرية

في الاقتصاد الوطني، وبالتالي هناك تحديات كبرى وأشواط بعيدة في نمو التصنيع الغذائى في المحيط الجزائري وتوسيع الاستفادة من منتجاته وقدرته على تلبية الطلب الاستهلاكي العائلي.

وللتخلص من هذه المشاكل لابد من:

– الإسراع في إيجاد آليات وميكانيزمات لخوصصة المؤسسات العمومية لاسيما تلك التي تعرف مشاكل وصعوبات مالية والتي تعرف تدهورا مقلقا يدعو السلطات العمومية إلى الإسراع في تقويم معمق لوضعية القطاع العمومي لهذا الفرع من الصناعات الغذائية.

– تحسين التنسيق بين القطاع الصناعي الغذائي المحلي والاستهلاك، لاسيما تلك المتعلقة بالمواد الخام الفلاحية ونقصها من جهة وندرتها لبعض النشاطات من جهة ثانية.

– زيادة الاستثمار الخاص والعمومي في فرع الصناعات الغذائية المحلية للتخلص من الاستيراد للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري والتخلص من التبعية الاقتصادية ودفع عجلة التنمية المحلية الاقتصادية.

ونشير في الأخير إن هذا الموضوع جدير بالاهتمام للوصول إلى نتائج قد تفيد صناع القرار وترشدهم إلى انتهاج أفضل السبل للوصول إلى تحسين قطاع الصناعات الغذائية واعتماد مناخ ملائم للأعمال لتشجيع الاستثمارات وتشجيع المنافسة.

6.قائمة المراجع

- ابراهيم حمدان. (1991). التقدم في تطور الصناعات الغذائية. الكويت: مؤسسة الضمان.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. الامارات العربية المتحدة، ابو ظبي. (1990).
- أموري هادي كاظم. (2001). تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب. عمان: دار المناهج.
- ايمن سلمان مزاهرة. (2000). الصناعات الغذائية. عمان: دار الشروق للنشر.
- برهوم بشرى، وأمينة جلطي. (2013). أثر الاستهلاك العائلي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات دراسة قياسية 1993-2011. جامعة معسكر.
- جرياني ويزة. (2014). استهلاك العائلات الجزائرري،دراسة قياسية تحليلية لفترة 1980-2010. مذكرةتدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية. جامعة البويرة.
- عبد المنعم بن عبد المحسن العلي. (2008). تقدير دوال استهلاك السلع الغذائية الرئيسية للأسر الريفية بمحافظة الأحساء بالمملكة العربية السعودية. شهادة ماجستير. جامعة الملك فيصل.
- عبد الوهاب مطر الدهاري. (1980). الإقتصاد الزراعي. بغداد،.

- عز الدين فراج. (1997). الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس. القاهرة: دار الفكر العربي.
- فتح الله ولعلو. (1981). الاقتصاد السياسي مدخل للدراسات الاقتصادية. بيروت: دار الحداثة للطباعة.
- فليح حسن خالف. (2007). الاقتصاد الكلي. عمان: عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع.
- فوزي عبدالرزاق. (2007). الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لصناعات الغذائية و علاقتها بالقطاع الفلاحي، دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر.
- كينة عبد الحفيظ. (2013). مساهمة الصناعات الغذائية في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر.
- كينه عبدالحفيظ. (2013). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. مذكرة ماجستير علوم اقتصادية،. جامعة الجزائر.
- محمد ممتاز الجندي. (1985). الصناعات الغذائية. مطبعة القاهرة.